

CD/PV.1009  
2 March 2006

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

---

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٢٠

الرئيس: السيد بارك إين - كوك (جمهورية كوريا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٠٩ المؤتمر نزع السلاح.

يعتزم المؤتمر مواصلة النقاش حول نزع السلاح النووي. والمتحدثون في هذه الجلسة العامة هم ممثلو كوبا والمملكة المتحدة وشيلي والسويد.

أعطي الكلمة الآن إلى ممثل كوبا السيد أوسكار ليون غونزاليس.

السيد غونزاليس (كوبا) (الكلمة بالإسبانية): أشكركم سيدي الرئيس. بما أنني أتناول الكلمة بالنيابة عن وفدي للمرة الأولى خلال فترة توليكم الرئاسة، اسمحوا لي أن أهنئكم على تسلمكم هذا المنصب. كما أود أن أقدم التهاني وأعرب عن تقديري لسفير بولندا، الرئيس المنتهية ولايته.

أود أولاً أن أنوه بأن كوبا، بوصفها عضواً من أعضاء مجموعة الـ ٢١، تؤكد من جديد التزامها بالمواقف والأفكار التي أعرب عنها سفير العراق يوم الثلاثاء ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ في البيان الذي أدلى به بالنيابة عن المجموعة. ولا بد لي أيضاً من الإشارة إلى مواقف كوبا، التي كررها سفير كوبا السيد خوان أنتونيو بالاسيوس في البيان الذي أدلى به أمام هذا المحفل في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦، حيال المسائل الأربع الرئيسية التي يناقشها المؤتمر وهي نزع السلاح النووي ومعاودة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي و ضمانات الأمن السلبية.

إنني، وقد ذكرت ذلك، أقترح إبداء بعض التعليقات على مختلف ما أصغيت إليه من عناصر ومعلومات أثناء نقاشنا المواضيعي. لقد كان هناك تركيز شديد على ما طرأ من تخفيض على أعداد الأسلحة النووية، وذكرت أرقام للدلالة على أن تقدماً كافياً قد أحرز بشأن هذه المسألة، وقيل إن الأمور تسير على ما يرام. لكن ما يدعو للدهشة أن يشعر البعض بالارتياح لاستمرار وجود آلاف الأسلحة النووية وأن يعتبروا هذه الأرقام بمثابة نتائج إيجابية.

ولعلنا نتذكر القنبلتين الذريتين اللتين ألقتهما الولايات المتحدة الأمريكية على المدينتين اليابانيتين هيروشيما وناغازاكي، وبلغت قدرتهما التفجيرية ٢١ كيلو طن تقريباً، وتسببتا في وقوع ضحايا تراوح عددهم بين ٤٠٠.٠٠٠ و ٥٠٠.٠٠٠ شخص، قتل منهم ما بين ٢٠٠.٠٠٠ و ٢٥٠.٠٠٠ شخص، وهو ما يشكل نحو ١٠٠ ضعف العدد الإجمالي لضحايا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية الإجرامية والمروعة التي وقعت في نيويورك، ويزيد أكثر من ١٠٠٠ ضعف عن عدد قتلى حوادث مدريد التي نفذها قتلة إرهابيون أشرار بالمثل.

بيد أن هذه العملية الحسابية تعتمد على قوة القنبلتين الذريتين العتيقتين المستعملتين في عام ١٩٤٥. فنحن نعلم جيداً أن الأسلحة النووية الحالية أصبحت أقوى مئات المرات، وذلك يعني أنه لو استعملت القنابل الحديثة الآن، لكان عدد الضحايا بالملايين. وبينما يناهز عدد ضحايا هيروشيما وناغازاكي ٤٠٠.٠٠٠ شخص، فإن قنبلتين نوويتين من قنابل اليوم قد يصيبا ٤٠ مليون شخص، وهو عدد يزيد عن نصف سكان فرنسا، ويكاد يشكل أربعة أضعاف سكان كوبا، ونحو ثلاثة أضعاف سكان هولندا، وهذه ليست سوى أمثلة قليلة. وأكرر القول هنا بأنني أتحدث عن عدد ضحايا استعمال قنبلتين نوويتين فحسب. وهناك الآن آلاف الأسلحة النووية التي تمتلك هذه القدرة على القتل والتدمير.

لهذا، أجد ببساطة أن ما يقال بارتياح عن تخفيض عدد الأسلحة النووية إلى عدة آلاف هو دعابة سخيفة لا مبالغة فيها. فلو بقي حتى سلاح واحد من هذه الأسلحة الفتاكة، لظل الملايين عرضة للخطر. والحل الوحيد لاجتثاث هذا الخطر من جذوره يكمن في الإزالة التامة لتلك الأسلحة، وهذا ما دفع كوبا إلى دعوة المؤتمر للبدء فوراً في إجراء مفاوضات تفضي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، فنحن نود أن تؤدي نتائج هذه المفاوضات إلى اعتماد معاهدة دولية ملزمة قانوناً تزيل تماماً هذه الأسلحة. وأعتقد، بناءً على ما قلت، أن هناك ما يكفي من الأسباب الموجبة لمباشرة تلك الجهود في المستقبل القريب.

وخلال بضعة أيام، تعتزم الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية متابعة بحثها، في إطار هذه الاتفاقية، عن حلول تبديد الشواغل الإنسانية، ضمن جوانب أخرى تتعلق بالأسلحة التي ينظم هذا الصك الدولي عملية استعمالها. وقد أشير إشارة صائبة تماماً إلى ضرورة تعزيز تنفيذ أحكام القانون الإنساني الدولي تلبيةً لمطلب الآلاف من ضحايا استعمال مختلف الأسلحة التقليدية. لكن أياً من هذه الأسلحة التقليدية لا يمكن مقارنته بالقدرة التدميرية الكامنة للأسلحة النووية الحديثة. لهذا، أرى أن لدينا في مؤتمر نزع السلاح دافعاً أقوى كثيراً للعمل على إيجاد حل نهائي لمشكلة الأسلحة النووية.

إن المؤتمر لم يعان من أي نقص في الاقتراحات المحددة الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح، تنوعت من مبادرة مجموعة الـ ٢١ إلى اقتراحات كذلك الاقتراح الذي قدمه السفراء الخمسة وورد في الوثيقة CD/1693/Rev.1، ليشمل إسهامات قدمها ممثلو مختلف المجموعات في هذا المحفل. وفي الواقع، لقد أُمّن هذا الاقتراح الأخير تأييداً بتوافق الآراء من الأغلبية الساحقة لأعضاء المؤتمر. ورغم اعتقاد كوبا بأنه ليس مثالياً ولا يرتقي في بعض جوانبه إلى مستوى توقعاتنا، فقد قررنا مع ذلك تأييد موقف مجموعة الـ ٢١ والانضمام إلى توافق الآراء إزاء هذا الاقتراح. واعتبرنا ذلك تدبيراً من تدابير المرونة المتمثلة في مراعاة جميع مصالح أعضاء مؤتمر نزع السلاح وإخراج هذا المحفل من حالة الجمود التي طال أمدها لأكثر من ثماني سنوات.

لكن ما يدهشنا هو أن عدداً قليلاً من أعضاء مؤتمر نزع السلاح يعارض مبادرة السفراء الخمسة ويرفض الولاية المقترحة في إطارها لنزع السلاح النووي، والتي تنص تحديداً على إنشاء لجنة مخصصة "للتناول مسألة نزع السلاح النووي. وتبادل اللجنة المخصصة المعلومات والآراء بشأن الخطوات العملية اللازمة لبذل جهود متدرجة ومنهجية في سبيل بلوغ هذا الهدف، وتقوم عن طريق ذلك، ببحث النهج الواجب اتباعها بشأن ما يمكن الاضطلاع به مستقبلاً في عمل متعدد الأطراف".

فمن جهة، تقول بعض القوى النووية إنها ملتزمة بإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة، لكنها ترفض من جهة أخرى التطرق إلى المسألة، ناهيك عن التفاوض بشأنها في إطار هذا المؤتمر. إن اللجنة المخصصة، كما اقترحتها مبادرة السفراء الخمسة، من شأنها أن تتيح الفرصة أمام الجميع للمشاركة في تحديد ما يمكن اتخاذه من تدابير للتفاوض على مراحل. وفي وسعها أيضاً أن تتيح الفرصة أمامنا لوضع خريطة طريق تقودنا إلى هدفنا النهائي المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية. وقد هميت هذه اللجنة مناخاً دينامياً متدرجاً لتوطيد الثقة المتبادلة اللازمة للغاية لأي عملية تفاوضية يتعين إجراؤها. وإننا على ثقة بأن هذا المناخ سيعزز التقدم بشأن الاقتراحات الحالية والمستقبلية المقدمة وفقاً لجدول أعمال المؤتمر. كما أنه يشكل أداة ضغط لردع أي محاولة ترمي إلى انتهاك المعايير والنظم الدولية الخاصة بنزع السلاح وبعدم انتشار الأسلحة النووية.

بيد أننا نجد بمنتهى الصراحة تناقضاً في البيانات بين الالتزام بالإزالة التامة للأسلحة النووية وفي الوقت ذاته رفض لفكرة تبادل الآراء والعمل معاً على اتخاذ التدابير اللازمة لبلوغ هذا الهدف. كما نجد أن المواقف المنبثقة عن هذه المفاهيم تفتقر إلى المصداقية، والأنكى من ذلك أن هناك من يقوم بتحسين الأسلحة النووية الحالية وبعتماد مذاهب عسكرية تزيد من القدرة على استخدام هذا النوع من السلاح، حتى لأغراضٍ وقائية.

إننا نود معرفة الدوافع الحقيقية لرفض بعض القوى النووية اقتراح السفراء الخمسة حتى وإن كان ذلك يعرضها للوقوع في هذه التناقضات. ونعقد أنه ينبغي لأولئك الملتزمين حقاً بترع السلاح النووي ألا يخشوا من التطرق إلى هذه المسألة في أي إطار أو تحت أي ظرف، خاصةً إن كان ذلك سيعزز مبدأ التعددية ويدعم السلم والأمن الدوليين.

ويجادونا الأمل أن تتمكن من تصحيح هذا الوضع الشاذ في أسرع وقت ممكن لكي نستطيع الاتفاق على برنامج عملٍ يسمح لمؤتمر نزع السلاح بالاضطلاع بمهمته.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كوبا، السيد غونزاليس، على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الآن الكلمة إلى ممثل المملكة المتحدة، السيدة باترسن.

السيدة باترسن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، لقد حقق محفلنا نتائج هامة في الماضي، وما نحتاجه الآن هو استخدام مؤتمر نزع السلاح استخداماً مجدياً إذا ما أردنا مواجهة التحديات الرئيسية المتمثلة في تحديد الأسلحة ونزع السلاح. لقد أقرت مختلف الوفود في الجلسات الثلاث الأخيرة بالجهود التي بذلت حتى الآن لترع السلاح النووي، لكنها طالبت الدول الحائزة على الأسلحة النووية بمزيد من الشفافية تعزيزاً للثقة وتشجيعاً للتقدم في مؤتمر نزع السلاح.

إن المملكة المتحدة ترحب بالفرصة المتاحة من جديد لاستعراض سجل مشاركتنا وما أحرزناه من تقدم إلى الآن. ويسرني أن أتطرق إلى نقاط قدمناها في مؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بغية توضيح ذلك.

لقد أحرزت المملكة المتحدة خلال الأعوام الثلاثة عشر الماضية تقدماً كبيراً بصدد التزاماتنا بترع السلاح النووي المنصوص عليها في المادة السادسة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد تضمن هذا العمل سحب وتفكيك قدرتنا النووية التكتيكية البحرية؛ وسحب وتفكيك القنبلة النووية WE177 للقوات الجوية الملكية؛ والتخلي عن القذيفة النووية "لانس" وعن المهام التي نفذها سلاح المدفعية مع الأسلحة النووية للولايات المتحدة في إطار ترتيبات مزدوجة. ونتيجةً لذلك، قللنا من اعتمادنا على الأسلحة النووية واقتصرنا على نظام واحد هو نظام "ترايدنت". ونحن البلد النووي الوحيد الذي قام بذلك. وقد أبقينا على حد أدنى لتأهب القوات النووية. وباتت غواصة "ترايدنت" الوحيدة الجاهزة للردع في أي وقت، ونجد من الطبيعي أن تحتفظ بحد أدنى من حالة التأهب. والقذائف ليست موجهة ضد أي بلد.

وتمتلك المملكة المتحدة عدداً يقل عن ٢٠٠ رأس حربي صالح للاستخدام - وهو الحد الأدنى اللازم للمملكة المتحدة لضمان أمنها الوطني. وإجمالاً، لقد خفضت المملكة المتحدة ٧٠ في المائة من الطاقة التفجيرية لأسلحتها النووية منذ انتهاء الحرب الباردة.

وقد باشرنا منذ العام ٢٠٠٠ تنفيذ برنامج لتنمية خبرات المملكة المتحدة في التحقق من تخفيض الأسلحة النووية وإزالتها على الصعيد الدولي تحقيقاً للهدف الشامل المتمثل في العثور على المنهجيات التي يمكن استخدامها في أي نظام مستقبلي للتحقق من نزع السلاح النووي. وقد اضطلعنا بهذا العمل كجزءٍ من تعهدنا بإحراز التقدم نحو تلبية شروط أحكام نزع السلاح في معاهدة عدم الانتشار.

والمملكة المتحدة ملتزمة بأقصى درجة من الشفافية فيما يتعلق بمخزونها من الأسلحة النووية والمواد الانشطارية بما يتفق وضرورة الحفاظ على أمنها الوطني. وقد أعلننا في عام ١٩٩٥ عن وقف إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية ولغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وندعو الدول الأخرى، بما فيها غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، لأن تحذو حذونا.

ولقد غدونا في عام ١٩٩٨ أول دولة حائزة على الأسلحة النووية تعلن عن كامل مخزونها من هذه الأسلحة. ثم وضعنا طواعية جميع موادنا الانشطارية التي لم تعد لازمة لأغراض الدفاع تحت إشراف النظام الدولي للضمانات، فأصبحت خاضعة لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا نزال عند التزامنا بالشفافية حيال مخزوننا من المواد الانشطارية.

والمملكة المتحدة، كما يعرف الجميع تمام المعرفة، وقعت وصدقت معاً على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولا تزال ملتزمة التزاماً قوياً بأحكامها. ولم تنفذ أي تجربة نووية منذ عام ١٩٩١.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وقعت المملكة المتحدة في نيويورك على البيان الوزاري المشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد ألزمتنا ذلك باتخاذ تدابير لتيسير عمليتي التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وجعلنا نكرس أنفسنا لبلوغ هدف دخول المعاهدة حيز النفاذ. لذا نحث جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك في أقرب وقتٍ ممكن.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة المملكة المتحدة، السيدة باترسن، على بيانها. والمتحدث التالي هو سفير شيلي، السيد خوان مارتايب.

السيد مارتايب (شيلي) (الكلمة بالإسبانية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أهنيكم وأن أتقدم من خلالكم بالشكر مسبقاً لكل رؤساء المؤتمر للعام ٢٠٠٦ على المبادرات الابتكارية والبناءة التي تم اعتمادها. وأود على وجه الخصوص أن أعرب عن تقديري لسلفكم سفير بولندا، السيد زديسلاف راباكي، على ما بذله من جهدٍ دؤوب. كما أود التعهد بتعاون وفدي الكامل خلال فترة رئاستكم، ولاسيما بوصفي صديقاً للرئيس.

لقد شكل الاعتماد المبكر لجدول أعمال المؤتمر دون مناقشة مملة أول إشارة إيجابية. ومبادرات هذا العام التي تشمل التنسيق بين الفترات الرئاسية وإيجاد آلية أصدقاء الرئيس وإنهاء وضع جدولٍ زمني لإجراء نقاش مركز ومنظم هي بلا شك مبادراتٍ مشجعة.

إننا نرحب بالتركيز على الاستمرارية التي من شأنها أن تؤدي دوراً في إعادة تنشيط هذا المحفل المتعدد الأطراف لترع السلاح. لقد دعمت شيلي المبادرات الآتية الذكر منذ تقديمها، وستواصل بالتأكيد فعل ذلك. ولن ندخر في هذا الصدد جهداً يمكن الاستفادة منه كأساس لكسر الجمود الحالي. ونرى أن هذه العملية ستفضي إلى اعتماد برنامج عمل موضوعي سينال تأييد جميع أعضاء المؤتمر. وتأتي مشاركة بلدنا في إطار مبادرة السفراء الخمسة منسجمة مع الروح ذاتها. وقد سررنا أن الأغلبية كانت مستعدة للعمل على هذا الأساس. فهذه المبادرة شكلت أقرب ما تمكنا بلوغه من توافق للآراء. ويأتي ذلك ثمرة تاريخ من الجهود وتعبيراً عن توازنات حساسة. بل ويشكل في حد ذاته أساساً للتفاوض.

أما وقد أدليت بهذه التعليقات العامة، فإنني سأركز على المسألة المعروضة أمامنا اليوم. وأعرب في هذا الصدد عن تأييد بلدي للبيان الذي أدلى به وفد العراق بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١. فبلدي يرى نزع السلاح النووي ضلعاً في مثلث يشترك مع ضلعين آخرين يمثلان عدم انتشار الأسلحة النووية والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومن سوء الحظ أن حجم التقدم على هذه المسارات الثلاثة ليس واحداً دائماً. وقد بذل بلدي كل ما في وسعه لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ووقع وصدق على جميع صكوك نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ونعتبر معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بمثابة ركن أساسي في النظام المتعدد الأطراف لترع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية. لكننا لاحظنا جميعاً مع الأسف نتائج المؤتمر الاستعراضي السابع الذي عقد في العام الماضي. إننا نحمل مؤتمر نزع السلاح المسؤولية عن هذا الوضع. فلعلنا نتذكر أن المؤتمر الاستعراضي السادس لأطراف معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية قد طلب صراحةً من هذا المؤتمر البدء بمفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية، وإنشاء هيئة فرعية لمعالجة المسألة النووية. وقد انقضت ست سنوات تقريباً ولم نحرز أي تقدم بعد.

وهناك صك أساسي آخر هو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي نحث على سريانها المبكر، ولاسيما من خلال انضمام تلك الدول التي تشير إليها صراحة. وتعتقد شيلي أن حظر إنتاج المواد الانشطارية يشكل خطوة أساسية. ولهذا السبب، ندعو إلى الشروع مبكراً في المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية أو لغيرها من الأجهزة النووية المتفجرة. وقد ننظر حتى في إمكانية الاتفاق على إجراء مفاوضات أخرى حول إنشاء آلية تحقق في المستقبل القريب.

وفيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية، فإن شيلي تؤيد التفاوض على صك عالمي بدون التعهد الذي قطعه الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها بعدم شن هجوم باستخدام هذا النوع من الأسلحة على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وبلدي لا يقبل بأن تكون الدول النووية فعلياً التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار غير ملزمة قانوناً بمنح ضمانات الأمن السلبية إلى الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة التي أعربت مراراً عن التزامها بعدم حيازتها لتلك الأسلحة.

وفي سياق تدابير بناء الثقة، تؤيد شيلي تقديم تقارير تعزز بموجبه الدول من شفافية ورصد أعمالها. ومن هذا المنطلق تصبح الإسهامات المقدمة من الآليات الإقليمية أو دون الإقليمية هامة للأمن العالمي. فصكوك مثل

معاهدات أنتاركتيكا وتلاتيلوكو وراوتونغا وبانكوك وبليندابا التي أنشأت مناطق خالية من الأسلحة النووية تشكل إسهاماً في غاية الأهمية لترع السلاح النووي. وهذه أمثلة نرى أنه ينبغي اتباعها في الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

وتؤكد شيلي على الحق غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. فمن الضروري جداً للبلدان النامية أن تؤمن وتتيقن من حصولها على ما يناسبها من تعاون علمي ونقل للتكنولوجيا. وتدرك شيلي أن هذا الحق يواجه الرفض بحجة احتمال تحويل الاستخدام السلمي إلى برامج سرية أو حصول الجماعات الإرهابية على مواد حساسة. وهذا يدل على أهمية آليات التحقق والرصد. ومن المهم، في هذا السياق، الإصرار على توقيع البروتوكول الإضافي لتوسيع وتعزيز صكوك التحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أنه لا يمكننا التغاضي عن الإشارة إلى قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ١٥٤٠، الذي أيده بلدي بوصفه عضواً غير دائم في المجلس. فهذا القرار يشكل منعطفاً في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وأود، وأنا أحتتم بياني، أن أكرر أهمية استجابتنا لإسهامات ومشاركة المجتمع المدني الذي استُبعد تقريباً من جميع مفاوضات ومداولات مؤتمر نزع السلاح. دعونا نستفيد إيجابياً من المعارف المهنية المتخصصة التي يمكن للمجتمع المدني أن يسهم بها في عملنا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير الشيلي، السيد مارتايت، على كل من بيانه وتحليله وعلى العبارات اللطيفة التي قدمها إلى الرئاسة والرؤساء. وأعطي الآن الكلمة إلى ممثلة السويد، السيدة أنيكا ثونبرغ.

السيدة ثونبرغ (السويد) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، يود وفد بلدي أن يغمتم هذه الفرصة ليعزز النقاش التفاعلي حول نزع السلاح النووي. اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية التي قدمت معلومات محددة ومسهبة عن ترساناتها النووية. وإننا نتطلع كثيراً إلى الحصول على هذه البيانات خطياً حتى تتمكن من النظر إليها بمزيد من الاهتمام، كما نتطلع إلى الحصول على معلومات مسهبة مماثلة من دول أخرى حائزة للأسلحة النووية فضلاً عن ردود على ما طرح من تساؤلات يوم الثلاثاء.

وأود الآن أن أتطرق إلى بعض ما يمكن اتخاذه في المستقبل القريب من تدابير ترمي إلى تحقيق عالم أكثر أمناً من حيث نزع السلاح النووي. وبعض هذه التدابير ينسجم كثيراً مع ما قالت وفود أخرى، وأود في هذا الصدد خاصة أن أذكر الاقتراح الهام للغاية الذي قدمته آيرلندا بشأن الشفافية، فهو اقتراح يمكن متابعته مباشرة في مؤتمر نزع السلاح.

وفيما يتعلق بالتدابير المحددة، نجد أولاً أنه لا بد لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعلن عن وقف اختياري لتطوير أسلحة جديدة وأنواع جديدة من الأسلحة النووية.

ثانياً، ينبغي إلغاء حالة التأهب في جميع القوات النووية. وكما قال سفير بلدي يوم الثلاثاء، فإن إبقاء آلاف الرؤوس النووية في أقصى حالات التأهب وعلى استعداد لإطلاقها في غضون ١٥ دقيقة يزيد إلى حد كبير من خطر الإطلاق بدون إذن أو عرضاً أو قبل الأوان في أي بلد استناداً إلى معلومات استخباراتية غير صحيحة مثلاً.

ثالثاً، تعزيز معاهدة موسكو بتدابير تحقق لا تُرد، والبدء في مفاوضات بشأن معاهدة خلف يُمكن من حساب عدد الأسلحة النووية في الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بالبنات لا بالآلاف، وذلك كخطوة وسيطة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان الذي أدلى به الاتحاد الروسي اليوم بشأن خطط تخفيض الأسلحة إلى عدد أقل، وربما أقل بكثير مما تنص عليه معاهدة موسكو الحالية. ونرحب، بالطبع، بمعاهدة موسكو كتدبير من تدابير بناء الثقة والأمن، بما أنها ترمي إلى إلغاء حالة تأهب عدد كبير من الأسلحة. بيد أننا نرى أن عدم اشتراط المعاهدة تدمير رأس نووي واحد يمثل مشكلة خطيرة. ونعتقد أنه يمكن نظرياً إعادة تركيب الرؤوس على قذائف جديدة، ونود كثيراً تلقي معلومات من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي عن خطط فعلية للتدمير مماثلة لتلك التي اقترحتها النرويج يوم الثلاثاء.

رابعاً، نود مشاهدة البدء بعملية من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية في الشرق الأوسط. ونعتقد أنه لا بد لعملية كهذه أن تبدأ مقترنة بعملية السلام في الشرق الأوسط. وكما نعلم من مناطق النزاع وبؤر التوترات الأخرى في العالم، فإنه ينبغي معالجة قضايا الأسلحة بالتزامن مع عملية سياسية لكي تتعاقد العملتان. وسمحوا لي أيضاً أن أوضح بأنه من غير القانوني، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، أن تهدد دولة عضو بالأمم المتحدة دولة أخرى من الدول الأعضاء بالفناء. فلا بد من وضع حدٍ لمثل هذا التهديد.

خامساً، نعرب عن رغبتنا الشديدة في رؤية تدابير لبناء الثقة بشأن نزع السلاح النووي تتخذ بين الولايات المتحدة والصين والهند، وربما الاتحاد الروسي أيضاً. وقد يكون أحد الأمثلة على ذلك أن تشمل جميع الاتفاقات الثنائية التزامات متبادلة كالتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والإعلان من جانب واحد عن الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية؛ وإبرام اتفاقات لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وتدابير عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية.

سادساً، ينبغي بالطبع أن يباشر مؤتمر نزع السلاح على الفور مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تراعي جانبي عدم الانتشار ونزع السلاح معاً. ونود أن يتواصل الحوار مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن التدابير الملموسة التي تعتمزم اتخاذها على كل من الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي لجعل العالم أكثر أمناً من خلال وضع تدابير لزرع السلاح النووي أثناء هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح أو دورتيه القادمتين لهذا العام.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة السويد السيدة أنيكا ثونبرغ.

هذا أحتتم قائمة المتحدثين لجلسة بعد الظهر. فهل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة الآن؟ لا يبدو الأمر كذلك.

أود أن أبلغكم أنني تلقيت رسالة من سفير كرواتيا، السيد غوردان ماركوتيتش، الذي يرأس حالياً أمانة اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ووفقاً للممارسة المتبعة، فإن السفير ماركوتيتش يود مخاطبة المؤتمر في الجلسة العامة التي ستعقد يوم ٩ آذار/مارس بمناسبة الذكرى السابعة لبدء سريان اتفاقية حظر الألغام. وأعتزم، بعد موافقتكم، وبالتشاور مع المنسقين الإقليميين، أن أوجه الدعوة إلى السفير ماركوتيتش لمخاطبة المؤتمر بهذه المناسبة.

ولعلكم تذكرون أن رئيس المؤتمر الذي كان حينئذ سفير بولندا، السيد راباكي، قد وجه الدعوة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لمخاطبة المؤتمر بمناسبة افتتاح دورته للعام ٢٠٠٦ عندما علم بقدمومه إلى جنيف واعترامه التوقف فيها. ولما كان جدول الزماني للزيارة حافلاً، فإن الأمين العام لم يتمكن من الاستجابة لهذه الدعوة. لكن الرئيس تلقى رداً مشجعاً من مكتب الأمين العام يفيد بأنه قد يخاطب المؤتمر في مرحلة لاحقة. لذا وافق الرؤساء المتعاقبون لدورة عام ٢٠٠٦ على توجيه دعوة إلى الأمين العام لمخاطبة المؤتمر أثناء زيارته القادمة إلى جنيف. وقد قدمت هذه المبادرة إلى منسقي المجموعات أثناء مشاورات الرئاسة الأمس، وأعتزم إرسال هذه الدعوة إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان.

وأود قبل أن أختتم هذا الاجتماع أن أطلعكم على بعض أفكارني المتعلقة بنتائج النقاش المركز الذي أجريناه هذا الأسبوع بشأن نزع السلاح النووي. فقد تحدث خلال الجلسات الأربع ممثلو ما يزيد عن ٣٠ بلداً. ورغم أن رقماً كهذا قد لا يرضي أولئك الذين توقعوا ما يفوقه بكثير، فقد قدمت دول أعضاء كثيرة اقتراحات وأفكاراً مجدية، كما أعلنت عن مواقفها الوطنية. وعلى وجه الخصوص، قدمت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية معلومات مفيدة عن تنفيذ جهودها لتزع السلاح النووي، بينما عرضت بلدان كثيرة أفكاراً واقتراحات محددة لمواصلة تعزيز نزع السلاح النووي. وبناءً على هذه التطورات، فقد نستبق الأحداث ونعلن عن نجاح هذه الجهود، لكنني أعتقد أنه ما لم نبقى على هذا الزخم للبناء على هذه التطورات، فلن نخرج بالكثير في النهاية.

وفي هذا السياق، وبغية إثارة النقاش العام بشأن البندين ١ و٢ المدرجين على جدول أعمال الأسبوع القادم، عملت لكي أستخلص من جميع البيانات أكثر العناصر شيوعاً، التي لا أستطيع حتى أن أسميها قواسم مشتركة، وذلك لتحديد الاتجاه العام للحجج التي ساقتها الدول وتوجيه المؤتمر للمضي قدماً. وأود هنا أن أوضح أن هذه العناصر تشكل ملاحظاتي الشخصية دون الإخلال بتقدير الوفود.

وأود، من هذا المنطلق، أن أدعو الوفود إلى مراعاة العناصر التالية لنجعل مناقشات الأسبوع القادم أكثر تفاعلاً وإنتاجاً: أولاً، دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية؛ وثانياً، طريقة تعزيز الشفافية؛ وثالثاً، مبدأ عدم الرجوع؛ ورابعاً، معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأود أن أوضح أن هذه العناصر ليست بنوداً فرعية، إنما مجرد مبادئ توجيهية إرشادية. كما أود إعلامكم بأنني سأزود أعضاء مؤتمر نزع السلاح بتجميع لمختلف ما قدمته الدول الأعضاء من أفكار واقتراحات ومقترحات أثناء الجلسات العامة الأربع السابقة بشأن البندين الأول والثاني المدرجين على جدول الأعمال.

وبهذا أختتم جلستنا العامة لهذا اليوم. تعقد الجلسة العامة القادمة في الساعة العشرة من صباح يوم الثلاثاء ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠

-----